الأمم المتحدة

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ٤٥ (A/56/45)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ٤٥ (A/56/45)

تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

01-46804

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٩	١
	ألف - معلومات أساسية	١	١
	باء - تنظيم الأعمال	٢-٧	١
	جيم - الوثائق	٨	٢
	دال - هيكل التقرير	٩	٢
ثانيا -	التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الشاملة للمجالين المواضيعيين المختارين	١٠-٣٣	٢
	ألف - التعليم من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة	١١-٢٠	٣
	باء - منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع	٢١-٣٣	٥
ثالثا -	مقترحات متعلقة باتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير	٣٤-٦٧	٧
	ألف - التعليم	٣٥-٤٦	٧
	باء - منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع	٤٧-٥٦	١٠
	جيم - الحاجة إلى المتابعة	٥٧-٦٧	١٣

المرفق

وثائق وأعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها ١٥

أولا – مقدمة

ألف – معلومات أساسية

١ – عقد الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة، الذي أنشأته الجمعية العامة لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ''أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها'' (A/52/871-S/1998/318)، أول اجتماع له في عام ٢٠٠٠ وأعد تقريره (A/55/45)، الذي نوقش في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ تقرير الفريق العامل ومددت ولايته إلى الدورة السادسة والخمسين بهدف تمكينه من مواصلة رصد تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أفريقيا. وطلب القرار إجراء متابعة شاملة لتنفيذ جميع التوصيات وضرورة كفالة تحقيق الفعالية عن طريق التركيز على مجالات مواضيعية مختارة.

باء – تنظيم الأعمال

٢ – عقد الفريق العامل، وفقا لولايته الممددة، دورة تنظيمية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ برئاسة السيد هاري هولكيري، من فنلندا، رئيس الجمعية العامة، الذي عين، بصفته تلك، السيد شمشاد أحمد، الممثل الدائم لباكستان، والسيد إينوثنثيو أرياس، الممثل الدائم لاسبانيا، نائبين لرئيس الفريق العامل. وبناء على طلب رئيس الجمعية العامة، عُين السيد إبراهيم غامباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص بشأن أفريقيا منسقا رئيسيا للفريق العامل. وتولى أمانة الفريق العامل ممثل فرع خدمة أجهزة نزع السلاح وإنهاء الاستعمار، بإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. وتألفت الأمانة الفنية للفريق العامل من ممثلي مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وممثلي إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام.

٣ – وعقد الفريق العامل دورة تنظيمية ودورتين موضوعيتين خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة: عُقدت الدورة التنظيمية في ٢٠ آذار/مارس، وعقدت الدورة الموضوعية الأولى في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه، والدورة الموضوعية الثانية في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١. وبلغ مجموع الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل تسعة اجتماعات. وعقد الفريق العامل أيضا عدة اجتماعات غير رسمية. وأثناء الدورة الموضوعية الأولى، أجرى الفريق تبادلا عاما في الآراء واستمع إلى عروض شفهية من الممثلين الخاصين للأمين العام وممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وكذلك الوكالات المتخصصة، حول تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا (A/AC.258/2001/CRP.3 وAdd.1). وعُرضت على الفريق العامل أيضا عدة ورقات لكي ينظر فيها.

٤ – وبعد مشاورات مستفيضة، قرر الفريق العامل، بناء على اقتراح مقدم من مكتبه، اعتماد موضوعين رئيسيين وتركيز مناقشاته عليهما. وقد وقع الاختيار على الموضوعين التاليين:

- منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛
- التعليم.

وتقرر أيضا استخدام شكل ''جلسات الاستماع'' والحوار التفاعلي مع وكالات/مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، والأفراد.

٥ - ولتسهيل العمل، زُود الفريق العامل بعدد من وثائق المعلومات الأساسية، من بينها مصفوفة مستكملة بشأن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وورقات بشأن القضايا المتعلقة بالمجالين المواضيعيين محور تركيز الفريق العامل.

٦ - وخلال جلسات الاستماع، ألقت كبريات المنظمات العاملة في هذين المجالين المذكورين كلمات رئيسية استكملها أعضاء فريق المناقشة بتقديم بيانات. وألقى السيد جوزيف ليغويلا، الممثل الخاص للأمين العام في إريتريا/إثيوبيا، كلمة رئيسية بشأن موضوع منع الصراع. كما أدلى ممثل لمكتب بعثة المراقبة الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لدى الأمم المتحدة برسالة من الدكتور سالم أحمد سالم، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وجرت مناقشة تحاورية في أعقاب البيانات التي قدمها أعضاء فريق المناقشة حول هذا الموضوع. وقدمت بعض الوفود بيانات مكتوبة أيضا.

٧ - وألقى نائب مستشار جامعة كينياتا (كينيا)، ورئيس اتحاد الجامعات الأفريقية، البروفيسور جورج اشيواني، كلمة رئيسية حول موضوع التعليم. وقدم عدد من أعضاء فريق المناقشة بيانات حول هذا الموضوع، وتلت ذلك مناظرة تحاورية. وقدم عدد من الوفود أيضا بيانات مكتوبة. كما عُقدت أيضا جلستان غير رسميتين للمنظمات غير الحكومية بشأن الموضوعين الرئيسيين من أجل التعرف على أعمالها في هذا الميدان كضرب من المساهمة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وعرض نائبا رئيس الفريق العامل على أعضاء الفريق ملخصات لنتائج هاتين الجلستين غير الرسميتين.

جيم - الوثائق

٨ - وزعت على الفريق العامل، بهدف تيسير عمله، مصفوفة مستكملة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير (A/AC.258/2001/CRP.3 وAdd.1) مع الورقات بشأن القضايا، والكلمات الأساسية، والورقات التي قدمها أعضاء فريق المناقشة، والوثائق الأخرى المتصلة بموضوعي المناقشة. كما وُزعت أيضا ملخصات للجلستين غير الرسميتين للمنظمات غير الحكومية. وقد أدرجت كل هذه الوثائق في مرفق هذا التقرير، ونشرت في موقع الفريق العامل على الشبكة العالمية: http://www.un.org/esa/africa/adhocWg/index.html.

دال - هيكل التقرير

٩ - يقدم الفصل الثاني من هذا التقرير استعراضا عاما للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتصلة بالمجالين المواضيعيين موضع التركيز، أي: منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والتعليم. كما يقدم أيضا عرضا موجزا للقيود والعقبات الرئيسية التي تعترض سبيل تنفيذ تلك التوصيات. ويعالج الفصل الثالث المقترحات الرامية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير الكفيلة بالإسراع بتنفيذ التوصيات، بما في ذلك ضرورة الرصد والمتابعة على نحو مستمر وبأساليب محسنة. ويورد مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق وملخصا لأعمال الفريق العامل.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الشاملة للمجالين المواضيعيين المختارين

١٠ - تحقق قدر كبير من التقدم في تنفيذ التوصيات في المجالات المختلفة المشمولة في تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا. وتورد ورقة غرفة الاجتماع A/AC.258/CRP.4 استعراضا مفصلا للتقدم المحرز في هذه المجالات. وسيقدَّم

استعراض للتقدم الكلي المحرز في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وترد فيما يلي بعض الملامح البارزة للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات في المجالين المواضيعيين محور التركيز.

ألف - التعليم من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة

١١ - تتسم التوصية الواردة بشأن ''الاستثمار في الموارد البشرية'' (الفقرة ٨٦) بالعمومية وبالإيجاز أيضا. وخلال استعراض تنفيذ التوصيات، توسع الفريق العامل، في إطار بحثه لتلك التوصية، في دراسة مختلف أبعاد التعليم وجوانبه التي تعتبر حاسمة بالنسبة للتنمية في أفريقيا، وذلك بالاعتماد على محصلة مؤتمرات مختلفة، من بينها مؤتمر داكار المعني بالتعليم للجميع. وفي ضوء الواقع الحالي، قرر الفريق العامل أن يركز على دور التعليم في معالجة عدة مسائل، من بينها تحديات العولمة والقضاء على الفقر؛ وتنمية المهارات التقنية والمهنية والفنية للاستجابة لاحتياجات الاقتصاد والمجتمع القائمين على المعرفة؛ والقابلية للعمل في اقتصاد عالمي معولم؛ والمساهمة في تقدم العلوم والتكنولوجيا؛ ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنع الصراعات وإدارتها، وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

١٢ - وفي إطار الشق التعليمي من مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا، تحقق تقدم كبير في معالجة قضية التعليم في أفريقيا. ووضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استراتيجية لدعم التعليم الأساسي في ١٦ بلدا تعاني من انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم المدرسي. ويدعم البنك الدولي برامج لتنمية قطاع التعليم في ١٥ بلدا أفريقيا. ولدى بعض هذه البلدان بالفعل برامج للاستثمار في هذا القطاع مدعومة من اليونسكو والبنك الدولي. وتهدف هذه البرامج إلى توسيع فرص التعليم، خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي، وتحسين نوعية التعليم، وفتح المزيد من أبواب التعليم أمام الفتيات. ويجري إعداد برامج تنمية قطاع التعليم من أجل توفير تمويل خارجي للمزيد من البلدان الأفريقية. وقد حظيت المرحلة التحضيرية للمشروع بدعم من الصندوق الاستئماني النرويجي، والحكومات الأفريقية وبرنامج منظومة الأمم المتحدة المشترك لتوفير التعليم الأساسي للجميع (٢٠٠٠-٢٠٠٤).

١٣ - ويدعم اليونيسيف، بالتعاون مع اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مبادرة ''تعليم الفتاة في أفريقيا'' التي تهدف إلى تمكين المزيد من الفتيات من الالتحاق ببرامج التعليم المدرسي وتحسين معدل انتظامهن في الدراسة. وبالمثل، يقدم برنامج الأغذية العالمي، من خلال برنامجه المسمى ''حصص الإعاشة المترلية''، حصص إعاشة من المأكولات الجافة إلى أسر التلميذات في بعض البلدان الأفريقية كوسيلة لتعويض تلك الأسر عن خسارتها من جراء عدم اشتغال بناتها. كما أن مبادرة الأمين العام العَشْرية بشأن تعليم الفتيات، التي أعلنت في المنتدى العالمي للتعليم في داكار، تعزز التزام منظومة الأمم المتحدة بإضفاء الترابط والتآزر على جهودها المستمرة في هذا الميدان. وقد أكد الإعلان بشأن الألفية، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، أهمية التعليم وتعليم الفتيات في تحقيق التنمية في أفريقيا.

١٤ - وتعمل اليونسكو، بالاشتراك مع عدد من الوكالات، على تيسير إنشاء عدد من الشبكات، من بينها الشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية، والشبكة الإقليمية للمعلوماتية لأفريقيا، وتعزيز مراكز الخبرة الرفيعة من أجل تطوير القدرة العلمية والتكنولوجية. كما أن برنامج

الشراكة بين الجامعة والصناعة والعلم في أفريقيا والصندوق الدولي للتطوير التكنولوجي في أفريقيا، اللذين أسستهما اليونسكو في عام ١٩٩٤، يهدفان إلى تطوير وتعزيز القدرة العملية والتكنولوجية لدى السكان الوطنيين في المنطقة. وتدعم اليونسكو أيضا مشاريع في مجموعة مختارة من البلدان الأفريقية للتعليم من أجل ثقافة السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية وكذلك مشاريع للاتصال من أجل بناء السلام. وقد نظمت اليونسكو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) برامج للتوعية بسبل الوقاية في البلدان الأفريقية.

١٥ - وركز البنك الدولي في الآونة الأخيرة على بناء وتعزيز قدرات الموارد البشرية في أفريقيا. ويواصل البنك في هذا الصدد، من خلال التمويل المباشر، والمساعدة التقنية والتنسيق بين المانحين، دعم بناء قدرات المؤسسات، ومن بينها المجمع الأفريقي للبحوث الاقتصادية، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، والشراكة تحت الزعامة الأفريقية من أجل بناء القدرات، والجامعة الإلكترونية الأفريقية.

١٦ - وفي مجال تعليم الكبار، نظم البنك الدولي، في إطار مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا، برنامجا يهدف إلى توفير المزيد من الدعم للعمل على محو أمية الكبار في البلدان الأفريقية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج المذكور في بعض البلدان الأفريقية، ويستهدف بالأخص زيادة فرصة التعليم الرسمي أمام الفتيات والنساء وكذلك تحسين محو الأمية الوظيفية من أجل تمكينهن من المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل.

١٧ - وتتبادل بعض الدول الأعضاء مع البلدان الأفريقية المهتمة تجاربها الناجحة وأفضل ممارساتها المتصلة بزيادة فرص الحصول على التعليم وإبقاء الأطفال في المدارس. وبرنامج ''Bolsa Escola'' الذي بادرت البرازيل بتنفيذه، مثلا، يوفر حافزا للأسر، على شكل راتب، لإرسال أطفالها إلى المدرسة. وتتعاون البرازيل حاليا مع موزامبيق وسان تومي وبرينسيبي لتطبيق هذا البرنامج في هذين البلدين.

١٨ - ولئن كانت هذه الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والبلدان الأفريقية نفسها والمجتمع الدولي جديرة بالثناء، فإن الفريق العامل يلاحظ مع القلق أن قدرات الموارد البشرية في الكثير من البلدان الأفريقية مازالت ضعيفة وغير كافية لمجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين. والاستنتاج الحتمي الذي يخرج به المرء من استمرار التدني في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي (٧٧ في المائة) وانخفاض معدلات التحاق الفتيات بالتعليم المدرسي (أقل من ٧٥ في المائة) في الكثير من البلدان الأفريقية، هو أن تحقيق هدفي التنمية الدولية المتفق عليهما، وهما: '١' توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥، و '٢' إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠٠٥، ما برح يشكل تحديا رهيبا أمام معظم البلدان الأفريقية. والفوارق بين الجنسين أشد ما تكون في أفريقيا بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. وهذا الانخفاض في معدلات الالتحاق بالتعليم في جميع مراحله، مع تدني نوعية التعليم، من العوامل التي يمكن أن تقوض النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية.

١٩ - وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق بقدر ما في مجال النهوض بقدرات الموارد البشرية في أفريقيا، فإن ثمة عددا من العوامل يعترض سبيل التنفيذ الفعال للتوصيات بهذا الشأن، ومن بينها عدم كفاية الموارد المالية وكذلك مرافق التعليم والتدريس؛ ومحدودية الفصول الدراسية في مواجهة أعداد متزايدة من الذين هم في سن الدراسة؛ وضعف القدرة المؤسسية على توفير التعليم العالي. وعلاوة على ذلك، فإن هجرة ذوي الكفاءة من القارة وتفشي وباء فيروس نقص

المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) عاملان يستنزفان قدرات الموارد البشرية المحدودة بالفعل في أفريقيا. ويعوق التقدم استشراء الصراعات المسلحة في عدد كبير من البلدان الأفريقية وتوجيه الموارد إلى الأنشطة العسكرية بعيدا عن مجال التنمية، بما في ذلك قطاعي التعليم والصحة. كما أن المساعدات التي يقدمها المانحون في مجال التعليم في أفريقيا تتضاءل أيضا، بينما ما زالت خدمة الدين الخارجي تحول الموارد المحدودة للبلدان المضارة بعيدا عن التنمية.

٢٠ - ويتزايد انتشار الفقر في المنطقة، ولا يحظى تعليم الأطفال، خاصة الفتيات، إلا بأولوية دنيا في قرارات توزيع الموارد في محيط الأسرة. كما أن ارتفاع عدد الأطفال اليتامى من جراء تفشي وباء الإيدز في أفريقيا، الذي يقدر بـ ١٢ مليون طفل، عامل معوق آخر للتنمية، حيث يعمد أغلب هؤلاء الأطفال، الذين يعانون في كثير من الأحيان من الفقر أو المرض أو الوحدة، إلى الانقطاع عن الدراسة لرعاية أقربائهم الصغار أو أجدادهم المسنين.

باء - منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

٢١ - استعرض الفريق العامل، في إطار مداولاته في عام ٢٠٠٠، التقدم المحرز في مجال منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وإزاء كثرة الصراعات الجارية في أفريقيا، التي يقدر عددها بـ ١٧، قرر الفريق العامل أن ينظر في هذه المسألة بوصفها أحد المجالين موضع التركيز في دورته في عام ٢٠٠١.

٢٢ - وما زالت الأمم المتحدة، حسبما توضح المصفوفة المستكملة، تؤدي دورا هاما في منع الصراعات وتسويتها، وكذلك في حفظ السلام في أفريقيا. ويغدو التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية هاما في هذا السياق، حيث أنها أقرب إلى البلدان التي تعاني من حالات صراع في أقاليمها، وأيضا لتلافي ازدواج الجهود الذي يمكن أن يحدث أحيانا أثرا معاكسا.

٢٣ - وقد استخدم الأمين العام مجموعة واسعة متنوعة من الآليات من أجل معالجة الصراعات في أفريقيا، من بينها تعيين عدد من المبعوثين والممثلين الخاصين. وقد عُين المبعوثون الخاصون للأمين العام من أجل توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والهيئات الأخرى في مجال التصدي للصراعات المحتدمة، كما هو الحال بالنسبة للصراع القائم بين إثيوبيا وإريتريا، والصراعات الناشبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

٢٤ - ومن أهم المبادرات بعيدة الأثر التي تضطلع بها الأمم المتحدة لوضع نهج منسق عالمي لمنع الصراع قيام الأمين العام بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بغرب أفريقيا وإيفاد بعثة إلى تلك المنطقة في آذار/مارس ٢٠٠١. وتهدف هذه المبادرة إلى تعبئة شتى إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها من أجل معالجة المشاكل المتعددة الجوانب التي تواجه بلدان اتحاد نهر مانو في غرب أفريقيا. وسعت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات أيضا إلى تحقيق التكامل بين جهود الأمم المتحدة وجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيركز هذا النهج الجديد على تحليل جوانب الترابط بين المسائل الشاملة لعدة بلدان والعابرة للحدود، التي قد تهدد السلام والأمن في المنطقة، ومن بينها تدفقات الأسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الاستراتيجية، والتحركات الجماعية للاجئين، والمرتزقة، وأنشطة الإرهابيين.

٢٥ - وقد أبرز الأمين العام في تقريره الأخير عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985 و Corr.1 - S/2001/574 و Corr.1)، المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، ضرورة تكثيف الجهود للانتقال من ''ثقافة رد الفعل

إلى ثقافة المنع''. ويركز التقرير المذكور على الأسباب الجذرية للصراع والحاجة إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل لمنع الصراعات. وما زال منع الصراع بوجه عام وإنشاء آليات وقائية فعالة من المجالات التي توليها الأمم المتحدة أولوية.

٢٦ - وقد أسست الأمم المتحدة عدة مكاتب لها في بلدان في أفريقيا، من بينها بوروندي، وغينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبريا. ومن المقرر أن تعمل هذه المكاتب على تعزيز السلام والمصالحة الوطنية وتقوية المؤسسات الديمقراطية وهياكل الحكم الرشيد، وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الميدانية في مجال بناء السلام، وتقديم الدعم الدولي لأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وتسهيل الاتصالات بين حكومات البلدان المجاورة، وتنسيق أنشطة المنظمات الإقليمية والمانحين الثنائيين، وتقديم المساعدة للجهود الرامية إلى نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

٢٧ - وقد تضافرت جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في إطار التعاون بينهما، على تنمية قدرات محددة لمنظمة الوحدة الأفريقية في مجال منع الصراعات وإدارتها وفضها. كما يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات من خلال برنامج يشمل بناء قدرات مركز إدارة الصراعات، وإنشاء آلية للإنذار المبكر والتصدي للصراعات، ودعم تعبئة موارد صندوق السلام. وتعمل الأمم المتحدة أيضا في تعاون وثيق مع المنظمات دون الإقليمية: مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الصراعات القائمة في بلدان غرب أفريقيا، ومن بينها سيراليون وغينيا - بيساو؛ ومع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الصراعين الناشبين في الصومال والسودان.

٢٨ - ويضطلع الاتحاد الأوروبي حاليا، في إطار التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة الذي أيدته الجمعية العامة، ببذل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في احترام كامل للميثاق وبالتشاور مع البلدان الأفريقية في مجال التصدي للأزمات ومسألة منع الصراع في أفريقيا. ويتوخى الاتحاد الأوروبي تكثيف تبادل المعلومات، وإقامة تعاون عملي ووضع برامج التدريب المشترك للموظفين في المقر وفي الميدان على حد سواء.

٢٩ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الدعم من أجل تعزيز الدور القيادي للمرأة في عملية السلام على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. وفي هذا الصدد، أنشأ الصندوق مكتب شؤون المرأة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للترويج لمنظور جنساني في سياساتها وممارساتها. ويدعم الصندوق، في إطار برنامجه الإقليمي للسلام، مشروع المرأة الأفريقية لحل المنازعات وإقرار السلام في شرق ووسط أفريقيا والقرن الأفريقي. ودعم الصندوق أيضا في إطار من الشراكة مع إدارات الأمم المتحدة المختلفة، مشاركة المرأة في عملية السلام في بوروندي. وفي الصومال، دعم الصندوق بالمثل، في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاركة المرأة الصومالية في مؤتمر المصالحة الوطنية، مما أدى إلى مساهمة المرأة الصومالية في الميثاق.

٣٠ - وقيام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، باعتماد برنامج عمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أمر له أهمية خاصة لهذا الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بأفريقيا. فبرنامج العمل المذكور يوفر إطارا متفقا عليه دوليا للدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني كي تقوم

بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد يسرت الدول الأفريقية وضع برنامج العمل المذكور واعتماده عن طريق جهودها الجماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم إعلان باماكو بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وأيده مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، في تموز/يوليه ٢٠٠١، إطارا للمشكلة يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية. وتشمل المبادرات دون الإقليمية المتخذة في أفريقيا بهدف زيادة تيسير التعاون لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة بصورة غير مشروعة في أفريقيا الإعلان المتعلق بالأسلحة النارية والذخائر وغيرها من المواد ذات الصلة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبروتوكول الجماعة الإنمائية الذي تقرر اعتماده في آب/أغسطس ٢٠٠١؛ وإعلان نيروبي الذي اعتمد في مؤتمر البحيرات الكبرى وقرن أفريقيا بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة، والقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ اتفاقها بشأن وقف استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها وصنعها في غرب أفريقيا.

٣١ - وقد وضعت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع البنك الدولي، مشاريع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون والصومال من أجل إعادة دمج الجنود المسرحين، يركز بوجه خاص على أضعف الجماعات وعلى الجنود الأطفال.

٣٢ - وتنسق دائرة العمليات الغوثية الخاصة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة برامج للمساعدة الزراعية في حالات الطوارئ تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات غير حكومية.

٣٣ - ورغم ضخامة الجهود التي بذلت من أجل منع الصراعات وتسويتها، فإن هذه الجهود لم تسفر في كثير من الأحيان عن نتائج إيجابية. وما زالت التحديات التي تعترض بناء السلام بعد انتهاء الصراع مثبطة للهمة. وثمة عدد من العوامل التي تعوق التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، من بينها استشراء الفقر، ووهن أنظمة الحكم، ونشوب الصراعات، وانتهاك حقوق الإنسان، وسوء إدارة الموارد، وضعف القدرة المؤسسية، وانعدام الأمن الغذائي، وازدياد البطالة والاستبعاد الاجتماعي، وعدم كفاية الموارد المالية، وعدم التصدي لحالات الطوارئ في الوقت المناسب وعلى نحو سريع.

ثالثا - مقترحات متعلقة باتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير

٣٤ - بالرغم من اتخاذ عدد من الإجراءات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمجالين المواضيعيين محور التركيز، فإنه يتعين إنشاء الآليات الملائمة لكفالة مواصلة هذه الإجراءات والجهود ابتغاء للتنفيذ الفعال للتوصيات. وسيتطلب ذلك العمل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ويرحب الفريق العامل بالجهود القيادية التي يبذلها الزعماء الأفارقة لوضع إطار للعمل، يكون ملكا لأفريقيا وخاضعا لقيادتها، يستهدف تحقيق التنمية المستدامة للقارة الأفريقية، ويوصي الجمعية العامة بأن تناشد المجتمع الدولي دعم المبادرة الأفريقية التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١. وفيما يلي بعض الآليات المقترحة، فضلا عن التدابير ذات الصلة.

ألف - التعليم

٣٥ - يرى الفريق العامل أن التعليم لا يزال محوريا في منع الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة، غير أنه

يلاحظ أن إمكانية الحصول على التعليم على جميع المستويات منخفضة في أفريقيا. وما لم تبذل البلدان الأفريقية جهودا متضافرة، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، فإن الأهداف المحددة زمنيا لتحقيق التعليم الأساسي للجميع والإقلال من الفوارق بين الجنسين ستظل بعيدة المنال. ويشجع الفريق العامل تنفيذ إطار داكار للعمل بشأن توفير التعليم للجميع، وتعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان الأفريقية من أجل تنفيذ برنامج توفير التعليم للجميع وإدماجه في استراتيجياتها الوطنية للتنمية والقضاء على الفقر، بما في ذلك البرامج القطاعية واستراتيجياتها بشأن الفقر، حيثما اقتضى الأمر ذلك. وقد أبدى الزعماء الأفريقيون في المبادرة الأفريقية الجديدة التي اتخذت مؤخرا التزامهم ببرنامج توفير التعليم للجميع. ويقترح الفريق العامل أن تهيب الجمعية العامة بالمجتمع الدولي مواصلة وزيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في هذا المضمار، بما في ذلك توفير الاحتياجات من التعليم والتدريب الخاص للفتيات والجنود الأطفال المسرحين.

٣٦ - ويقترح الفريق العامل أن تهيب الجمعية العامة بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة إلى البلدان الأفريقية من أجل تعميم التعليم الابتدائي، وإزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على ضمان توافر الفرصة كاملة وعلى قدم المساواة أمام البنات للحصول على تعليم أساسي ذي نوعية جيدة. وينبغي أن تتحقق هذه الأهداف، بصفة خاصة، عن طريق ما يلي:

- تدعيم جميع المبادرات التعليمية في أفريقيا؛
- دعم السبل الإبداعية الكفيلة بالتعجيل بتنفيذ برنامج توفير التعليم للجميع حسبما أوضح في مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء بوركينا فاسو وتشاد والسنغال ومالي والنيجر في باماكو بمالي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛
- تحسين نوعية هذه البرامج لمساعدة التعليم في أفريقيا، مع مراعاة الحاجة إلى نظرة عريضة وشاملة إلى التعليم بحيث لا يشمل التعليم الابتدائي فحسب بل والتعليم العالي، فضلا عن التدريب العلمي والتقني والمهني؛
- دعم إنشاء مراكز التعلم الإلكتروني في البلدان الأفريقية؛
- دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم؛
- دعم إنشاء مراكز الخبرة الرفيعة الإقليمية من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا.

٣٧ - ويرحب الفريق بالبرامج الإبداعية[1] التي تزيد فرص الحصول على التعليم والإبقاء على الأطفال في المدارس عن طريق تقديم الحوافز. ويجري استحداث مثل هذه البرامج حاليا وتطبيقها في بعض البلدان الأفريقية. ويقترح الفريق العامل أن تدعو الجمعية العامة البلدان الأخرى إلى أن تتبادل مع البلدان الأفريقية المهتمة بالأمر تجاربها الناجحة وأفضل ممارساتها فيما يتصل بزيادة فرص الحصول على التعليم وأن تهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، مواصلة تقديم المساعدة في تنفيذ هذه البرامج واقتسام تكاليفها.

٣٨ - وتقديرا من الفريق العامل لجهود عدد من البلدان الأفريقية التي نفذت بنجاح برامج ترمي إلى دعم حصول البنات على التعليم، يشجع الفريق اليونسكو وغيرها من الوكالات المناسبة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على تنظيم منتديات إقليمية لتبادل هذه الخبرات حسب الاقتضاء.

ويدرك الفريق العامل ضرورة تيسير تنمية رأس المال البشري على نحو يتسم بالسرعة وفعالية التكلفة عن طريق زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال استخداما ابتكاريا وفعالا في التدريب وبناء القدرات المؤسسية والتعليم، بما في ذلك التعلم عن بُعد، والتعليم التقني والمهني والعالي. ويدرك الفريق العامل أيضا أن التعلم عن بُعد هو أداة هامة لتحسين انتشار التعليم وحل عملي لزيادة فرص الحصول على التعليم على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، يؤيد الفريق العامل مبادرة البنك الدولي المتعلقة باستخدام الجامعة الإلكترونية الأفريقية لتكنولوجيا المعلومات من أجل تقديم مقررات التعليم الجامعي للطلبة الأفارقة. ويقترح الفريق أن تدعو الجمعية العامة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لإقامة مراكز تعلم إلكترونية في بلدان أفريقية أخرى. على أن هناك حاجة إلى وضع برنامج محدد للتعلم عن بُعد في أفريقيا موجه نحو توفير التعليم للجميع.

٣٩ - ويدرك الفريق العامل الحاجة إلى تنمية المهارات التي يتطلبها الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة ويقترح زيادة دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل إقامة شبكات البحث المتخصص والتعليم العالي، والتوسع في برامج القدرات دون الإقليمية والدعوة للتخصص الإقليمي للتدريب الأكاديمي من أجل زيادة أوجه التآزر والموارد إلى الحد الأقصى.

٤٠ - وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، في الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١)، شددت على دور التعليم في منع انتشار هذا المرض. ونظرا للأثر المتعدد القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يدعو الفريق العامل جميع الصناديق والبرامج والوكالات إلى إدخال الوقاية من الإيدز في صميم أنشطتها إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، مع إيلاء اهتمام خاص إلى بناء القدرات الوطنية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به ودعمهم وعلاجهم. ويحث الفريق أيضا المنظمات ذات الصلة على المساعدة في بناء القدرات الوطنية للتصدي للملاريا والسل وغيرهما من الأمراض الرئيسية التي تعاني منها المنطقة. ويأمل الفريق العامل أن يبدأ صندوق الإيدز العالمي، الذي أعلن الأمين العام عن إنشائه، عمله وشيكا لمواجهة هذا الوباء ولا سيما في أفريقيا، حيث يوجد ٧٠ في المائة من مجموع المصابين بهذا المرض في العالم.

٤١ - ونظرا إلى التحديات الهائلة التي تواجه البلدان الأفريقية، وبخاصة البلدان التي تعيش حالات الصراع وما بعد الصراع، وإلى الدور الهام الذي يقوم به التعليم في تعزيز السلام والتنمية المستدامة، تحتاج البلدان الأفريقية إلى موارد ضخمة - محلية ودولية. وما زالت ديون أفريقيا الخارجية تحول مواردها عن أنشطة التنمية، بما فيها التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. وفي هذا الصدد، يدعو الفريق العامل إلى تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا كاملا وسريعا وفعالا عن طريق ما يلزم من موارد جديدة وإضافية للبلدان الأفريقية التي هي أهل للإفادة من المبادرة، واتخاذ مثل هذه البلدان تدابير السياسة العامة التي يقتضيها الانضمام إلى المبادرة، مع التشديد على أهمية مواصلة المرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية لتطبيق المبادرة، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ويدعو الفريق العامل البلدان المتقدمة النمو إلى تعزيز جهودها للوفاء بأسرع ما يمكن بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي وهدف تخصيص نسبة ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، حسبما اتُفق عليه، ومنح مساعدة إنمائية أكثر سخاء، بما فيها تبرعات للموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها

المتخصصة، إلى البلدان الأفريقية من أجل تنميتها المستدامة، ولا سيما برامج القضاء على الفقر.

٤٢ - ويدرك الفريق العامل أن الموارد وحدها لا تزيد إمكانية الحصول على التعليم في أفريقيا. فهناك حاجة إلى رسم سياسات سليمة، وتوفير الحكم الرشيد، وبناء القدرات عن طريق الدعم التقني وغيره من أنواع الدعم المطلوب للبلدان الأفريقية، والمساءلة، في إدارة الموارد بفعالية من أجل زيادة الأثر المنعكس على التعليم.

٤٣ - ويجب التصدي للاحتياجات التعليمية للاجئين والمشردين والذين يعيشون في المخيمات بعد تسريحهم بوصفها جزءا لا يتجزأ من حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويقترح الفريق العامل أن تدعو الجمعية العامة المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة، إلى زيادة دعمها للأنشطة التعليمية في حالات الطوارئ وكذلك في البلدان التي تعيش حالات ما بعد الصراع.

٤٤ - ويدرك الفريق المساهمة القيمة التي يقدمها المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، للتعليم في البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، يشجع الفريق المنظمات غير الحكومية والشركاء في القطاع الخاص على أن يزيدوا أيضا دعمهم للتعليم في البلدان الأفريقية.

٤٥ - ويشكل الربط بين التعليم وتوليد الدخل استراتيجية هامة للقضاء على الفقر. ويستوجب ذلك استعراض المناهج التعليمية في البلدان الأفريقية من أجل تلبية احتياجات المجتمع والاقتصاد المتغيرة. ويقترح الفريق العامل أن تهيب الجمعية العامة بالمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة مساعدة البلدان الأفريقية المهتمة في بناء قدراتها على وضع المناهج الدراسية لكفالة تحسين نوعية التعليم وزيادة فرصة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، عن طريق عدة وسائل من بينها تيسير نقل التكنولوجيا. ويقترح الفريق دعم جهد أفريقيا للتعجيل بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المدارس الابتدائية. ويمكن أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والثلاثي الأطراف إضافة قيمة للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤٦ - ويأمل الفريق العامل في أن تؤدي النتيجة التي سيتمخض عنها مؤتمر القمة بشأن الطفل إلى تركيز الاهتمام من جديد على الحاجة إلى العمل المتضافر لتوفير التعليم للأطفال، وبخاصة تعليم البنات، فضلا عن معالجة مسألة الجنود الأطفال وإعادة إدماج الجنود الأطفال المسرحين في مؤسسات تعليمية وتقنية ومهنية وفي أنشطة مولدة للدخل.

باء - منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

٤٧ - يدرك الفريق العامل أن الجهود الرامية إلى منع الصراع وبناء السلام تتطلب نهجا شاملا يتصدى للأسباب الجذرية للصراع والصراع المحتمل، بما في ذلك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤٨ - ويدرك الفريق العامل أن المسؤولية الأولى عن الحافظ على السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، كما يدرك أن المسؤولية الأولى عن بناء السلام ومنع الصراع تقع على كاهل الحكومات وتقوم على التعاون الفعال بين الحكومات الوطنية المعنية وجميع الشركاء الدوليين، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة. وتؤدي البلدان الأفريقية، فرادى وعن طريق منظماتها الإقليمية، دورا أساسيا في منع الصراع وصون السلام والأمن في القارة. وفي هذا السياق، يثني الفريق على جهود آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، التي اضطلعت بمجموعة عريضة من التدابير الرامية إلى منع الصراع، كما يثني على ما تبذله الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من جهود في مجال منع الصراع والوساطة. ويعتبر عقد مؤتمر

منظمة الوحدة الأفريقية المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا مبادرة جديرة بالثناء تهدف إلى تعزيز السلام والأمن في المنطقة. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دعما كاملا. ويوافق الفريق على أنه إذا أريد معالجة مسألة منع الصراع بنجاح فمن المهم تقوية الآليات العملية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٤٩ - ويقترح الفريق أن تهيب الجمعية العامة بالمجتمع الدولي أن يدعم بنشاط جهود البلدان الأفريقية التي تتصدر الجهود المبذولة من أجل تعزيز السلام الإقليمي وحل الصراعات في القارة الأفريقية. وفضلا عن ذلك، يقترح الفريق تعاون المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية والإقليمية ودون الإقليمية في جهودها لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

٥٠ - ويدرك الفريق العامل الصلات الحيوية بين السلام والديمقراطية والجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية والتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يؤمن الفريق العامل بأن النمو الاقتصادي الداعم للقضاء على الفقر وللتنمية ينبغي أن يكون محور استراتيجيات منع الصراع. وينبغي أن يتبع جميع الشركاء نهجا منسقا وشاملا لدعم هذا النمو الاقتصادي، وإعادة التعمير والانتعاش، والجهود الوطنية لبناء السلام، سعيا إلى تعزيز الحكم الرشيد وتوطيد أركان حكم القانون.

٥١ - ولئن كانت الأسباب الجذرية للصراعات متعددة، فإن الفقر عنصر لا يغيب عن معظمها، وفي أغلب الأحيان باعتباره السبب الكامن وراءها والنتيجة الناجمة عنها. ويدرك الفريق الترابط الوثيق بين منع الصراع والقضاء على الفقر ولذا يجب معالجة مسألة الفقر في إطار عملية السلام عموما بطريقة شاملة وفقا للحالة المعينة في كل بلد. وفي هذا الخصوص، من الأهمية بمكان أن تحقق أفريقيا هدف التنمية الدولية المتمثل في تخفيض نسبة الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولذا يقترح الفريق أن تناشد الجمعية العامة المجتمع الدولي، فضلا عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، زيادة دعم الجهود الأفريقية عن طريق ما يلي:

- اتخاذ تدابير خاصة للتصدي لتحدي القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك إلغاء الديون، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن نقل التكنولوجيا؛
- إقامة الصلة بين البُعدين الاقتصادي والاجتماعي في استراتيجية تخفيف وطأة الفقر، والمساعدة في الرصد والتحليل قبل رسم هذه الاستراتيجيات وبعده؛
- تشجيع اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية موالية للفقراء ومراعية للفوارق بين الجنسين، بما في ذلك فرص العمل وتوليد الدخل للفقراء والنساء والشباب عن طريق التمويل الصغير، والتنمية واللامركزية القائمة على أساس المجتمع المحلي، وتنمية المشاريع، وخطط الأمن الغذائي، والتغذية السليمة وحيازة الأراضي؛
- دعم سياسات أفريقيا الرامية إلى إيجاد الوظائف، ولا سيما للشباب.

٥٢ - ويكرر الفريق العامل دعوته إلى تقديم المزيد من الدعم المالي لبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ويلاحظ الفريق العامل توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الواردة في الفقرة ١٢٩ من تقريرها المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ (A/55/1024). ويكرر الفريق

الإعراب أيضا عن اقتراحه بإيلاء الاعتبار الكافي إلى تمويل هذه البرامج عن طريق الميزانية العادية لعمليات حفظ السلام بوصفه سبيلا بديلا لإيجاد حل فعال ودائم للنقص في الموارد. وبالمثل، فإن تعزيز مساهمة المجتمع الدولي في تنمية المناطق التي تعيش حالات ما بعد الصراع، عن طريق تمويل مشاريع اجتماعية - اقتصادية صغيرة ولكن لها أثر كبير فيما بين المجتمعات المحلية، حسبما تبين من تجربة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في منطقة الحدود بين البلدين، وكذا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤخرا، يمكنها أن تسهم في توطيد أركان السلام في هذه المناطق.

٥٣ - ويرحب الفريق بجهود الأمين العام لتعزيز الاستراتيجيات والآليات الرامية إلى تسوية المنازعات في أفريقيا بالوسائل السلمية. ويؤمن الفريق بأن أعمال المحاكم الدولية، بالإضافة إلى تدابير أخرى، تشكل رادعا مفيدا. ويوصي الفريق الجمعية العامة، في هذا السياق، بأن تناشد المجتمع الدولي توفير التمويل الكافي للمحكمة الخاصة لسيراليون كيما يتسنى لها بدء العمل.

٥٤ - وينظر الفريق العامل إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع باعتباره عنصرا حيويا وجزءا لا يتجزأ من عملية منع الصراع. وتتطلب مواجهة التحديات التي يطرحها بناء السلام بعد انتهاء الصراع اتباع نهج كلي وتوافر موارد ضخمة. ويوصي الفريق الجمعية العامة بأن تناشد المجتمع الدولي القيام بما يلي:

- تقديم المساعدة إلى مكاتب الأمم المتحدة في أفريقيا؛
- مساعدة البلدان الأفريقية على بناء القدرات الكفيلة بإدماج أنشطة بناء السلام في عمليات التخطيط والميزنة؛
- دعم جهود المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، في سبيل تحقيق السلام؛
- التماس آليات أكثر فعالية للتصدي لقضية الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة؛
- دعم الجهود الموجهة إلى توفير المساعدة في عملية التعمير بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك إصلاح الهياكل الأساسية، واستعادة الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك دعم إيجاد قضاء مستقل وقوات شرطة محترفة، ودعم الموارد البشرية والقدرات المؤسسية وإنشاء الخدمات العامة؛
- تقديم الدعم أيضا لتعزيز الإدارة الرشيدة على المستوى الدولي والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية؛
- التشديد على أهمية استمرار التحلي بالمرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية للإفادة من المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تمر بحالات ما بعد الصراع.

٥٥ - ويوصي الفريق العامل الجمعية العامة بأن تدعوا لمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يركز بصورة أكبر على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لمنع الصراع وبناء السلام، بغية تحسين تنسيق الأنشطة المضطلع بها في هذه المجالات، عن طريق عدة سبل من بينها إقامة الاتصالات بين الهيئات المعنية المشتركة بين الحكومات والتابعة للأمم المتحدة.

٥٦ - ويوصي الفريق العامل بأن يكون ضمان زيادة التعاون بشأن قضايا منع الصراع وبناء السلام، لا سيما في أفريقيا، موضعا لأولوية الاهتمام ومحورا للتركيز في المشاورات بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

جيم – الحاجة إلى المتابعة

٥٧ – يكشف استعراض التقدم في هذين المجالين من مجالات التركيز عن الحاجة إلى مواصلة الرصد لا لهذين المجالين وحسب، بل ولمجالات أخرى أيضا. وعلى الرغم من ضخامة التحديات التي تطرحها ضرورة رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، فقد تمكن الفريق العامل من أن يقيس التقدم المحرز في عدد من الجبهات وأن يبدأ حوارا حول الحاجة إلى وضع نقاط مرجعية محددة يمكن على أساسها قياس ما يحرز من تقدم مستقبلا.

٥٨ – وفي الوقت نفسه، نظر الفريق العامل نظرة فاحصة في القضايا المتصلة بفعالية أدائه لوظيفته وشكله الحالي كهيئة أنشأتها الجمعية العامة لرصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ذلك أن تعدد المبادرات والبرامج المضطلع بها في سائر منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المثارة بالفعل في تقرير الأمين العام، بجانب المنتديات العديدة التي يجري فيها مناقشتها وتقييمها واستعراضها، قد أوجد الحاجة إلى فحص الدور الذي يؤديه الفريق العامل وعلاقته بهذه المبادرات والبرامج.

٥٩ – وكان معروضا على الفريق العامل، لدى نظره في هذه المسألة، مذكرة غير رسمية أعدها المكتب بشأن عدد من الخيارات الممكنة لطرائق رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

٦٠ – وبعد محادثات مطولة، قرر الفريق العامل أن يوصي الجمعية العامة بأن تعلق أنشطة الفريق خلال دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين. فمن شأن ذلك أن يتيح للدول الأعضاء أن تفيد كاملا من الاستعراض المقبل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا الذي سيجري في عام ٢٠٠٢، وأن تدرس الإعلان الوزاري الذي اعتمده الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أفريقيا، وتقيم النتائج التي أسفرت عنها مبادرات الأمم المتحدة الأخرى الهامة الجارية بشأن أفريقيا، وكلها ينبغي أن تسترشد بالمبادئ والأهداف والبرامج الواردة في المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون أثناء مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في لوساكا، بزامبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٦١ – ويرى الفريق العامل، إذ يتخذ هذا القرار، أنه يجدر بالجمعية العامة أن تعيد النظر في ولاية الفريق أثناء دورتها السابعة والخمسين، وأن تتخذ قرارا بشأن أنسب الطرق لمضي الفريق في عمله ونطاق وطبيعة المهام التي سيعهد بها إليه، أو التي يمكن أن يعهد بها إليه.

٦٢ – وفي الوقت نفسه، يرى الفريق العامل أنه يجب على الجمعية العامة، إذا ما قررت تنفيذ التوصية الواردة في الفقرة ٥٥ أعلاه، أن تواصل رصد تنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام عن طريق البند المعنون ''أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها''.

٦٣ – وإذا لم يقدم الفريق العامل تقريرا إلى الجمعية، ينبغي أن تجري المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال على أساس التقارير الدورية التي يقدمها الأمين العام، والتي يمكن أن تدور هذه المناقشات حولها. ومن المتوقع أن يقوم الأمين العام، في هذا الصدد، بتقديم تقرير مرحلي في دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين (انظر القرار ٥٥/٢١٧). ولذا يوصي الفريق العامل بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا شاملا لاحقا أثناء دورتها السابعة والخمسين بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره، والتدابير الملموسة اللازمة لضمان اتباع نهج متكامل إزاء تنفيذ هذه التوصيات تنفيذا كاملا وفي موعد مبكر.

٦٤ – ومن رأي الفريق العامل أيضا أنه إذا أريد للأمين العام أن يكون قادرا على تقديم تقارير سنوية مستفيضة

ومفصلة إلى الجمعية العامة في إطار البند المذكور أعلاه من جدول الأعمال، يتعين إنشاء كيان رسمي ومركز تنسيق دائم في الأمانة العامة لرصد التقدم المحرز في منظومة الأمم المتحدة عن كثب، من حيث علاقته بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

٦٥ - ويوصي الفريق كذلك بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يسمي فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/المشتركة بين الوكالات، التي أنشئت فعلا، بوصفها مركز التنسيق الدائم داخل الأمانة العامة المكلف برصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، والمنوط به توفير المدخلات اللازمة للتقارير اللاحقة التي من المقرر أن يقدمها الأمين العام إلى الجمعية. ويحث الفريق العامل أيضا الجمعية العامة على أن تطلب إلى الأمين العام ضمان تزويد فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/المشتركة بين الوكالات بالموارد البشرية والتنظيمية والإدارية اللازمة للسماح لها بأداء مهامها على نحو فعال.

٦٦ - ويرى الفريق العامل أيضا أنه ينبغي العمل باستمرار على استكمال وتعزيز الصفحة الأساسية لمكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا على موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية (www.un.org/esa/africa/adheocWg/index.html) كيما تعكس التدابير التي يجري اتخاذها والتقدم المحرز صوب تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. كما يشجع الفريق الأمانة العامة على تزويد الدول الأعضاء بمصفوفات مستكملة تبين الحالة الراهنة لتنفيذ هذه التوصيات.

٦٧ - ويؤكد الفريق العامل من جديد، إذ يقدم هذه التوصيات، أن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام يشكل أولوية يجب أن تظل عالية في جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. كما يؤكد من جديد أن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية التداولية والتمثيلية ولتقرير السياسات في الأمم المتحدة، يجب أن تواصل أداء الدور الأساسي في رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وتقييم التقدم المحرز فضلا عن التدابير الملموسة اللازمة لضمان اتباع نهج متكامل من أجل تنفيذها على نحو كامل وفي موعد مبكر.

الحواشي

(١) من قبيل برنامج Bolsa Escola (التعويض عن الدراسة)، و PROGRESSA، والبرنامج الوطني للدعم التغذوي للتعليم الابتدائي التي تطبقها حكومات البرازيل والمكسيك والهند، على التوالي، بجانب برامج وطنية أخرى.

المرفق

وثائق وأعمال الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

أولا – الوثائق

١ - كان معروضا على الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية والمعني بأسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، خلال أعماله، الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318)؛

(ب) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/55/3/Rev.1)؛

(ج) تقرير الأمين العام المعنون ''تنمية أفريقيا: تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا سيما تنفيذ المبادرات المتعلقة بأفريقيا والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة'' (A/54/133-E/1999/79)؛

(د) تقرير الأمين العام المرحلي عن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1999/1008, A/54/796)؛

(هـ) مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التنظيمية للفريق العامل المخصص (A/AC.258/2001/CRP.1)؛

(و) ولاية الفريق العامل المخصص (A/AC.258/2001/CRP.2)؛

(ز) جدول الأعمال المؤقت للدورة التنظيمية للفريق العامل المخصص (A/AC.258/3)؛

(ح) جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل المخصص (A/AC.258/4)؛

(ط) تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أفريقيا (A/AC.258/2001/CRP.3 و Add.1)؛

(ي) مشروع برنامج العمل (A/AC.258/CRP.4/Rev.1)؛

(ك) مشروع تقرير الفريق العامل المخصص (A/AC.258/6)؛

(ل) التعليم من أجل السلام الدائم والتنمية المستدامة: ورقة قضايا (A/AC.258/2001/CRP.4)؛

(م) جدول الأعمال المؤقت للدورة الموضوعية الثانية للفريق العامل المخصص (A/AC.258/5)؛

(ن) منع الصراع وبناء السلام: ورقة قضايا (A/AC.258/2001/CRP.5)؛

(س) وضع مفاهيم واستراتيجيات الأمم المتحدة من أجل منع الصراع وبناء السلام؛

(ع) تقييم أداء منظمة الوحدة الأفريقية في منع الصراع وبناء السلام؛

(ف) المساعدة على منع الصراع العنيف: توجيهات للشركاء الخارجيين؛ ورقة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ص) موجز الدورة غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية عن التعليم؛

(ق) موجز الدورة غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية عن منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛

(ر) رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى البعثات الدائمة وبعثات المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة.

ثانيا – أعمال الفريق العامل المخصص

ألف – الدورة الأولى

٢ – اجتمع الفريق العامل في دورة تنظيمية عُقدت في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ برئاسة رئيس الجمعية العامة، السيد هاري هولكيري، من فنلندا. وقد افتتح الدورة الأولى للفريق العامل المخصص وأدلى ببيان. وأدلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص بشأن أفريقيا، أيضا ببيان.

٣ – وعُقدت الدورة الموضوعية الأولى للفريق العامل في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وفي الجلسة الثانية التي عُقدت في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١، اعتمد الفريق العامل جدول الأعمال التالي لدورته الأولى (A/AC.258/4):

١ – افتتاح الدورة.

٢ – إقرار جدول الأعمال.

٣ – تنظيم الأعمال.

٤ – مناقشات مواضيعية بشأن:

(أ) منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛

(ب) التعليم.

٥ – مسائل أخرى.

٤ – وركّز الفريق العامل في مداولاته على البند ٤ (أ) و (ب) من جدول الأعمال. وكان معروضا عليه ورقة غرفة اجتماعات أعدّتها الأمانة العامة (A/AC.258/2001/CRP.3 و Add.1) بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

٥ – وكُرسّت الجلستان الثانية والثالثة للفريق العامل (اللتان عُقدتا في ٢٩ و ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠١) لموضوع التعليم. وفي هذا الخصوص، قدّم ممثل للأمانة العامة ورقة قضايا. واستمع الفريق العامل إلى كلمة أساسية أدلى بها البروفيسور جورج إيشيواني، نائب رئيس جامعة كينياتا (كينيا) ورئيس رابطة الجامعات الأفريقية. وتبع ذلك بيانات من أعضاء فريق المناقشة، بمن فيهم السيد ن. تيدجاني – سربوس، المدير العام المساعد لشؤون أفريقيا، باليونسكو، والسيد بيرغر فردريكسن، مدير قطاع التنمية البشرية، بالبنك الدولي، والسيد رشيد صادق، مدير شعبة البرامج، باليونيسيف. واستمع الفريق العامل أيضا إلى موجز لنتائج الدورة غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية بشأن موضوع التعليم قدمه السيد إينوثنثيو أرياس، نائب رئيس اللجنة. وأجرى أعضاء الفريق العامل حوارا تفاعليا مفيدا مع المتكلمين وبعضهم مع بعض بشأن التقدّم المحرز في هذا المجال المواضيعي والعقبات التي اعترضته، فضلا عن أفكار وتدابير جديدة وابتكارية لجعل تنفيذ التوصيات أكثر فعالية.

٦ – واستُعرض المجال المواضيعي لمنع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع في الجلستين الرابعة والخامسة (اللتين عُقدتا في ٣١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١)، للفريق العامل. وفي هذا الخصوص، قدم ورقة القضايا ممثل للأمانة

العامة. واستمع الفريق العامل إلى كلمة أساسية أدلى بها السيد جوزيف ليغويلا، الممثل الخاص للأمين العام في إريتريا/إثيوبيا، وكذلك إلى رسالة من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. واستمع الفريق العامل كذلك إلى بيانات قدمها أعضاء فريق المناقشة، بمن فيهم السيد إبراهيما فول، الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون السياسية، والسيدة نولين هايزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والسيدة ستيفاني بيل، المسؤولة الإدارية الرئيسية، بلجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسفير هيرش من أكاديمية السلم الدولية. وقدم أيضا شمشاد أحمد، نائب رئيس الفريق العامل، موجزا لمداولات الدورة غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية، بشأن هذا المجال المواضيعي.

٧ - وأجرى الفريق العامل حوار تفاعليا مع المتكلمين وبعضهم مع بعض بشأن التقدّم المحرز والعقبات التي واجهته وسبل وتدابير التنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والمتصلة بمجال منع الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

باء - الدورة الثانية

٨ - في الدورة الثانية التي عقدت في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، كرس الفريق العامل معظم وقته للنظر في مشروع تقريره، بالصيغة التي قدّمها مكتبه. وفي الجلسة التاسعة، التي عقدت في ٣ آب/أغسطس، اعتمد الفريق العامل بتوافق الآراء تقريره المرفوع إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين.

170901 140901 01-46804 (A)
0146804